تحقيق الإستدامة المالية وأثرها في النمو الإقتصادي المستدام في العراق

د. قيس مهدي حسن

باحث اقتصادي

د. سعدون رشيد خضير

باحث اقتصادي

العراق

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى بيان الاستدامة المالية واثرها في الاداء الاقتصادي في العراق للمدة (2008-2020), وذلك بالاعتماد على اهم البيانات التي تحدد مدى اثر اهم مؤشرات الاستدامة المالية وتأثيرها على اهم متغيرات الاداء الاقتصادي وهو (النمو الاقتصادي), اذ استخدم الباحث في المبحث الاول منه المنهج الوصفي, لأجل التعرف على المفاهيم الأساسية للاستدامة المالية والتي تعني, أن تحقيق الاستدامة لا يعني إلزامية تغطية إيرادات الدولة لنفقاتها, بل يجيز للدولة الاقتراض لتغطية عجز الموازنة, ولكن ضمن شرط أساسي وهو القدرة على الوفاء بسداد تلك الديون وبذلك فقد استعرضت الدراسة أهم تلك المؤشرات الدولية للاستدامة المالية ثم تطبيقها على الاقتصاد العراقي لمعرفة الوضع المالي للبلد, وتم تحليل العلاقة بين مؤشرات الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي للعراق, وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات, كان من اهمها, ان لتحقيق الاستدامة المالية هو ضرورة تكوين هيكل انتاجي متنوع ومستدام في العراق وعدم الاعتماد على مورد انتاجي واحد بغض النظر عن طبيعته ومدى أهميته, كما يجب التوجه نحو تمويل الانفاق الاستثماري للمشاريع الاقتصادية, وتنويع الموارد والقطاعات الانتاجية والاستثمارات التي ستجنب الدين العام و تقلل من الهدر في الاحتياطيات الاجنبية, لكي يصل الاقتصاد إلى الاهداف المنشودة من الاستقرار الاقتصادي وتحقيق الاستدامة المالية.

الكلمات المفتاحية: الإستدامة المالية , النمو الإقتصادي , العراق .

المقدمة

تعد الاستدامة المالية أحد المفاهيم الحديثة والمتجددة في علم المالية العامة, فهي تهتم بدراسة وتحليل قدرة الدولة ومعرفة امكاناتها الحالية والمستقبلية, على تسديد التزاماتها المالية العامة تجاه الدائنين من مواردها الذاتية على المدى طويلة، وهو ما يستوجب الاهتمام بمختلف الجوانب الاقتصادية في البلد وخصوصاً ما يتعلق بجانب العرض, لزيادة قدرة الاقتصاد على مداد مديونيته, فضلاً عن وضع حدود لهذا الدين, ويأتي ذلك من خلال تحقق هدف زيادة معدلات الناتج المحلي الإجمالي وانعكاسه الايجابي في النمو الاقتصادي, وتقليل الفجوة الضريبية وعجز الموازنة, اذ تشكل هذه المؤشرات الاساس المهم لمعرفة واقع الاستدامة المالية.

وتشكل الاستدامة المالية التحدي الاقتصادي الأهم الذي واجهته وتواجهه الدول النامية ومنها العراق موضوع دراستنا, بالنظر لما يمر به من ظروف اقتصادية واجتماعية, وما تشهده من اضطرابات وتحولات سياسية لا تزال معالمها غير واضحة احياناً، فضلا عن التقلبات المفاجئة وشبه المستمرة في أسعار النفط عالمياً والذي يعد المصدر الأساسي لواردات للبلد, اذ نجد انه على مدى سنوات الدراسة من 2004- 2019، انعكس تقلبات أسعار النفط الخام، وبشكل متكرر على دورات الازدهار والكساد في معظم البلدان النفطية ومنها العراق, نتيجة التذبذب الحاد التي شهدتها أسواق النفط الدولية, والتي عززت من دور واهمية السياسة المالية في الحد من تلك الصدمات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي, في البلدان المصدرة للنفط، حيث كان أخر هذه الصدمات الصدمة المزدوجة لانخفاض الطلب العالمي وانتشار وباء كورونا - كوفيد 19-، وكانت الخسائر كبيرة جداً وانعكست سلباً على تحقيق الاستدامة المالية، ناهيك عن آفة الفساد المالي والاداري التي يعاني منها البلد, ومن أجل توضيح أهمية الإستدامة المالية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في العراق, قد تتضمن البحث ثلاثة مباحث, جاء المبحث الأول منه بتوضيح مفهوم الاستدامة المالية والاداء الاقتصادي في الادبيات الاقتصادية, في حين تناول المبحث الثاني تحليل مؤشرات الاستدامة المالية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في العراق, اما المبحث الثالث فقد جاء بأهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصل اليها البحث.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج التحليلي من خلال تحليل البيانات الصادرة من الجهات الرسمية في العراق ومن المنظمات الدولية المعتمدة .

مشكلة البحث:

يمكن ايجاز مشكلة البحث بالسؤال الآتي: هل تؤثر الاستدامة المالية في النمو الاقتصادي في العراق.

فرضية البحث:

يفترض البحث ان مؤشرات الاستدامة تؤثر على تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق.

أهمية البحث:

يمكن بيان اهمية البحث من خلال عنوانه اذ تعد الاستدامة المالية من المواضيع المهمة والمتجددة والتي لها تأثير كبير على مختلف المتغيرات الاقتصادية في العراق, كما ان تأثير مؤشرات الاستدامة المالية تبدوا واضحة على النمو الاقتصادي وهو اهم متغير يمكن ان تتم دراسته بدقة فضلاً عن انعكاساته على العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الاول

مفهوم الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي في الادبيات الاقتصادية

المطلب الاول: مفهوم الاستدامة المالية Concept of fiscal sustainability

حظي مفهوم استدامة المالية العامة باهتمام واسع لدى البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء بوصفه مؤشرا رئيسا للترابط بين السياسة المالية وأداء الاقتصاد الكلي, فضلاً عن انه يركز على الإجراءات التي تتخذها الحكومات من أجل تقليل درجة الاعتماد على الموارد الناضبة أو الاعتماد على المساعدات الخارجية، وايلاء تنويع مصادر الدخل واعطاء دور اكبر للموارد الذاتية بغية تخفيض عجز الموازنة العامة.

اذ يشير مفهوم الاستدامة المالية (Fiscal Sustainability) إلى الحالة المالية التي تكون فيها الدولة قادرة على الاستمرار في سياساتها الانفاقية والايرادية في المدى

الطويل دون خفض ملاءتها المالية لاسيما التعرض لمخاطر الافلاس أو عدم الوفاء بالتزاماتها المالية المستقبلية.[1] وفي ضوء ذلك فان الاستدامة المالية لابد لها الاخذ بالاعتبار التوقعات المستقبلية عند القيام بتقدير النفقات العامة والإيرادات العامة، ولكي تضمن الدولة استمرارية الاستدامة المالية لابد من تعديل تلك النفقات العامة والإيرادات العامة توفق هذه التوقعات، فضلاً عن ضرورة توفر الإرادة السياسية وتوافر البيئة القانونية والاقتصادية، والعمل على الحد من نمو النفقات العامة أو أن تنمو وفقاً لموائمتها مع الإيرادات العامة المتوقعة.

ان أغلب البلدان تلجأ في الغالب إلى تحقيق الاستدامة المالية تجنبا لحصول العجز المتراكم في موازنتها العامة وتحسبا من الوقوع في فخ الاستدانة , وبخلاف ذلك يصعب على هذه البلدان الاستدانة مستقبلا ,فغالبا ما تفرض البلدان الدائنة أو مؤسسات الإقراض الدولية شروطا صعبة ومقيدة في عملية الإقراض مما يسبب مشاكل جمة ينتج عنها مديونية مرتفعة وخدمات دين باهظة لاسيما في البلدان النامية التي تعجز عن تسديد أصل الدين والفوائد المترتبة عليه.[2]

وعلى أية حال الإستدامة المالية هي (الكيفية التي تزيد من خلالها الحكومة الفائض الأساسي ليس في الأجل القصير فحسب, وإنما في الأجل الطويل الملائم ايضا وبشكل كبير لتغطية دينها الحالي).[3] أو انها امتلاك القدرة على الحفاظ على البرامج الحكومية أو دعمها في المستقبل, بعبارة اخرى ان الاستدامة المالية تشير الى مقدرة الحكومة بالحفاظ على السياسات الحالية دون إجراء تعديلات كبيرة في المستقبل, وعلى هذا الاساس فهي تعمل من اجل الحفاظ على سياساتها المالية في المدى الطويل دون التأثير سلبا في الملاءة المالية للحكومة أو عند التخلف عن سداد بعض التزاماتها المالية .

وحسب رؤية الاقتصادي (Tanner) بان الحكومة لكي تفي بجميع التزاماتها الحالية والمستقبلية ، يجب أن تكون تدفقات إيراداتها كافية لتعويض التزاماتها لمنع

[1] – كامل علاوي كاظم, واخرون,تحليل الاستدامة المالية في العراق, مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية العدد 22 السنة الثانية عشرة , 2018,ص18.

[2] –Olivier Blanchard, The Sustainability of Fiscal Policy: New Answers to An Old Question, Article in OECD Economic Studies, April 1991,p1.

[3] – Tanner. E ; Fiscal Sustainability: A 21st Century Guide for the Perplexed International Monetary Fund WP/13/89,2013,p3

التقصير أو اللجوء الى إعادة الهيكلة[1]، وبعبارة اخرى ان الاستدامة المالية هي القدرة على تجنب الاستدانة بإفراط من قبل الحكومة[2]، ولهذا تسعى الدول إلى استمرار استدامتها المالية وذلك من خلال إمكانيتها في خفض تكاليف تمويل ديونها وبما يضمن تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وعرفت ايضا بأنها (ممر زمني لنسبة الدين الحكومي الى الناتج المحلي الإجمالي يجعل من هذه النسبة تتجة باستمرار إلى حالة الثبات في المستقبل).[3] فضلا عن انها نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي عند المستوى الأصلي، حيث يقصد بالاستدامة أن البلد يمكن أن يفي بالتزاماته الحالية والمستقبلية لخدمة الديون بالكامل دون اللجوء إلى تخفيف عبء الديون أو إعادة جدولة أو تراكم المتأخرات[4].

و بصورة عامة فان الاستدامة المالية تنطوي على تحقيق مبدأ الملاءة والسيولة المالية، فالملاءة هي قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية، أما السيولة فهي تعني وجود موارد مالية لتلبية الالتزامات المالية حال استحقاقها.[5]

واستنادا الى ذلك فانها تعني قدرة الحكومة على خدمة ديونها والالتزامات على المدى الطويل.[6] وقد أعتبرها (Buiter) (الحالة التي تكون فيها القيمة الحالية لفوائض الموازنة المستقبلية المتوقعة قادرة على تعويض قيمة الدين العمومي الأصلي).[7]

وفي هذا الصدد، وضح صندوق النقد الدولي بأن الإستدامة المالية هي الوضع الذي يستطيع المقترض أن يستمر في خدمة ديونه دون الحاجة الى إحداث تغيير جوهري في

---

[1]-António Afonso , Fiscal Sustainability: the Unpleasant European Case, University of Lisbon, ISEG, June 2004,p4.

[2]- Deiong and bradford , Macroeconomics ,updated Edition Mcgraw –Hill , Newyork , 2012 , p399.

[3]- Lobna and Shehat Abdallah, Fiscal Sustainability and the Role of the State: A New Analytical Framework, 2014,p3.

[4] - وحيد عبد الرحمن بانافع ، عبد العزيز عبد المجيد علي ، تقييم الاستدامة المالية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية، المملكة العربية السعودية، العددان 30، 35 ، 2016،ص183.

[5]- Giammarioli ،Nicola, Nickel ،Christiane,and Rother ،Philipp, ASSESSING FISCAL SOUNDNESS THEORY AND PRACTICE,PAPER SERIES, European Central Bank, 2007 ،p7.

[6]- Buiter, W, fiscal sustainability. Paper presented at the Egyptian Center for Economic Studies in Cairo on 19 October 2003.p4.

[7] - Izquierdo and panizza :FiscaL Sustainability:"ISSues for emerging market countries", Egyptian of Economic studies, Wp.No,95, Cairo Egypt ,2014,p6.

النفقات والإيرادات العامة مستقبلا)، أي أنها تقتضي عدم وجود عجز تراكمي في موازنة الدولة يجبرها على اعادة هيكلة وترتيب أولويات الإنفاق واليات تمويل العجز في المستقبل من أجل تمويل أعباء مديونتها.[1]

ولذلك منهجية الصندوق تراعي في هذا المفهوم نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معين، أو تحديد نسبة معينة من الناتج المحلي الإجمالي يتم استهدافها , لكنه ترك الباب مفتوحا لهذه النسبة وبحيث يتم صياغة الإصلاحات المالية بما يساعد على بلوغ هذه النسبة وبحيث تعتبر فرضية يبنى عليه توقع المستقبل في ظل سياسات يتوافق عليها لمدة معينة، عادة خمس سنوات. وفي هذه الحالة، تعتبر السياسات المالية مستدامة، إذا استطاعت تحقيق الاستقرار في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي أو خفضه.[2]

ويرى الباحث، ان مفهوم الاستدامة هو الطريقة المناسبة لاستخدام الموارد بأسلوب رشيد يمنع من خلالها حدوث العجز المالي بين ما متحقق من الإيرادات العامة والنفقات العامة سنويا، بما يضمن الوصول إلى الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في البرنامج الحكومي السنوي المعبر عنه بالموازنة العامة.

وتسعى البلدان كافة إلى تحقيق الاستدامة المالية عبر ضمان القدرة على الاستمرار في سياسات النفقات العامة والإيرادات العامة على المدى الطويل دون خفض الإنفاق الجاري، اذ يؤدي فقدان البلد للاستدامة المالية او تراجع ثقة الأسواق المالية بقدرتها على الوفاء بالتزاماتها إلى توقف الدائنين عن إقراضها، أو رفع معدلات الفائدة على قروضها إلى مستويات عالية، ووضع ضوابط وشروط مشددة.

ومن الناحية العملية تعني الاستدامة المالية سعي حكومات بلدان العالم إلى ضبط الموازنات العامة بما يسمح بخفض العجز المالي وإبقائه في حدود النسب الامنة للدين وفقا للمعايير الدولية، فقد حددها الاتحاد الاوربي ان نسبة الدين العام الامن يجب ان لا تتجاوز (60%) من حجم الناتج المحلي الاجمالي، في حين حدد بنك التسويات الدولية

[1] – محمد موعش، منهجية احتساب مؤشر الاستدامة المالية، حالة تطبيقية لبعض الدول العربية، صندوق النقد العربي،2020 ص4.

[2] – أحمد عمر الراوي، السياسات المطلوبة لتحقيق الاستدامة المالية في العراق والحد من آثار الدين العام، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 11 العدد27، السنة 2017،ص3.

نسبة الدين (85%) من حجم الناتج المحلي الاجمالي واعتبرها هي الحدود الامنة , ومن هنا يتبين ان تحقيق الاستدامة المالية يتطلب رفع كفاءة الاقتصاد وترشيد الانفاق العام وتنويع الصادرات بما يزيد من حجم الناتج المحلي الإجمالي ويحقق الاستقرار الاقتصادي للبلد.

وتظهر المشكلة في البلدان النفطية التي تعتمد بشكل أساس على العوائد المالية المتحققة من الصادرات النفطية، حيث خلف انهيار أسعار النفط الخام تزايدا ملحوظا في العجوزات المالية والديون الحكومية العامة بعد انخفاض الواردات النفطية عن معدلات الإنفاق العام المتزايد التي تطبعت عليها الاقتصادات النفطية، مما ولد اهتماما كبيرة بالاستدامة المالية.[1]

وعلى اية حال, فانه ينظر للاستدامة المالية على أنها الحالة التي تكون فيها الحكومة قادرة على تنفيذ برامج عملها لمختلف النشاطات ضمن مدى معين دون أن يقوض ذلك قدرتها المستقبلية على الإنفاق. ويقوم هذا المفهوم على أساس تحليل قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية . ففي حال رغبت الحكومة او اضطرت للتوسع في إنفاقها على المدى القصير, يجب عليها ان تكون قادرة على التمويل من خلال مواردها الذاتية بما يضمن أداءها لمهامها بكل فاعلية وكفاءة من جهة، وبما يمكنها من مواجهة أي مخاطر أو تأثيرات غير مرغوب بها (سواء كانت حالية أو مستقبلية) خصوصا على نمو الاقتصاد وتطوره ومن جهة أخرى, كما يستند هذا المفهوم على حقيقة مفادها أن الموازنة العامة لأي حكومة يمكن أن تتعرض لمجموعة متعددة من المخاطر، نتيجة لوجود عوامل ضعف كامنة فيها، أو نتيجة لعدم قدرتها على امتصاص آثار الصدمات المالية والاقتصادية، سواء المحلية أو العالمية.

المطلب الثاني: مؤشرات الاستدامة المالية .

نتيجة للأزمات النقدية التي أصابت بعض الاقتصادات للأسواق النامية في التسعينات، أصبح دراسة وتحليل قابلية القطاع المالي أمرا مطلوبا لتحسين القدرة على

[1] – مقداد أحمد النعيمي, عادل صبحي عبد القادر الباشا, أثر استعمال الاستدامة المالية في الحد من مشاكل إعداد الموازنة العامة للدولة,مصدر سبق ذكره ,ص 566.

تحليل المعلومات الرئيسة من خلال تحديد القيم الحرجة لبعض المؤشرات وبالإمكان استعراضها بالاتي:[1]

اولا: مؤشر نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي

يعد هذا المؤشر الأكثر استعمالا ومن أهم المؤشرات لقياس درجة المديونية ، ويقيس هذا المؤشر مستوى الدين بالنسبة إلى النشاط الاقتصادي للدولة وقدرتها على السداد، ومن المحتمل أن تكون كافة وسائل الناتج المحلي الإجمالي متوفرة لتمويل عبء الدين العام، ولكن لا يعني ذلك أن هذا الرأي صحيح. ، فهو يظهر قدرة الحكومة على السداد كما أنها تدل على تدهور أو تحسن وضع الحكومة.

وقد اشترطت اتفاقية ماستريخت لدول الاتحاد الاوربي ان تكون نسبة الدين العام للناتج المحلي الاجمالي في حدود (60%) كشرط للانضمام الى وحدة النقد الاوربية (اليورو), وتختلف هذه النسبة من بلد لآخر،تبعا للمقومات المتوفرة في كل بلد. ففي بعض الدول العربية لا يسمح القانون أن تتجاوز هذه النسبة أكثر من40 في المائة، فيما يجب ألا تزيد على(60%) في دول الاتحاد الأوروبي حسب اتفاقية ماسترخت.[2]

ويتسم الموقف المالي وفقا لهذا المؤشر بعدم الاستدامة المالية في الحالات الاتية:[3]

- **اذا ارتفعت نسبة الدين للناتج المحلي في الدولة عن نظيراتها في الدول الاخرى.**
- **اذا اسفرت نسبة الدين للناتج المحلي عن معدلات اعلى من معدلاتها التاريخية.**
- **اذا كان الحفاظ على استقرار نسبة الدين للناتج المحلي يحتاج الى تغيير كبير من السياسات المالية.**

وعموما، يتصف الدين العام بالاستدامة المالية إذا كانت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الخام تتسم بالاستقرار أو بالتراجع التدريجي على المدى الطويل.[4] **كما يوضحها الشكل (2)**

---

[1] –ايوب انور حمد سماقه , سردار عثمان باداوه, تحليل الأستدامة المالية في إقليم كوردستان, مصدر سبق ذكره , ص 84-85.

[2] – علي حسين نوري, الاستدامة المالية واثرها في النمو الاقتصادي دراسة حالة العراق ,مجلة جامعة جيهان للعلوم الادارية والمالية ,العدد2, لسنة 2018 ,ص6.

[3] – زهير بن دعاس, نريمان رقوب, تحليل مؤشرات الاستدامة المالية ومتطلبات ترسيخها في الجزائر,مجلة علوم إنسانية، جامعة بسكرة ،الجزائر , العدد34 ,2018, ص10.

[4] – زهير بن دعاس , نريمان رقوب, تحليل مؤشرات الاستدامة المالية ومتطلبات ترسيخها في الجزائر, مصدر سبق ذكره,119.

الشكل (2) استدامة الدين العام

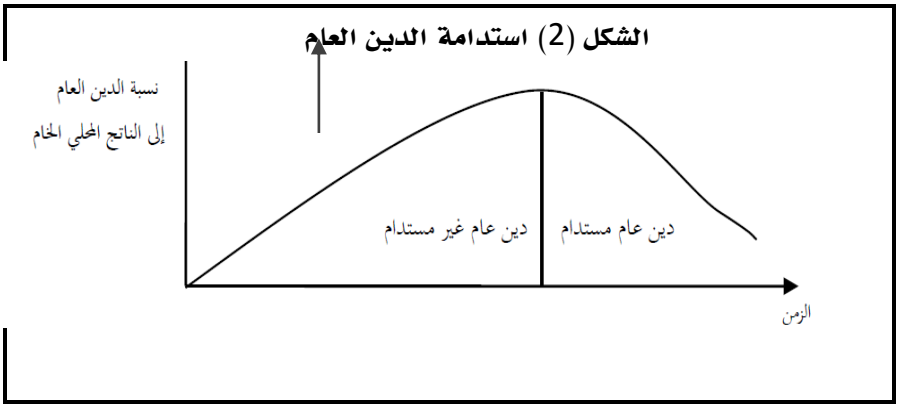

المصدر : زهير بن دعاس ، نريمان رقوب، تحليل مؤشرات الاستدامة المالية ومتطلبات ترسيخها في الجزائر، مجلة علوم إنسانية، جامعة بسكرة ،الجزائر ، العدد34 ،2018،ص116 .

إذ إن تنامي نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي ينجم عنه فقدان السياسة المالية لمرونتها، وزيادة احتمال اتباع سياسة التقشف سلبا على استمرارية السياسة الانفاقية السابقة، ناهيك عن مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في سوق الائتمان. بالإضافة إلى تفاقم أعباء الدين العام التي ينجم عنه زيادة العبء الضريبي، ومخاطر ذلك على الاستثمار والاستهلاك سيرورة التنمية الاقتصادية في عمومها.

ثانيا: مؤشر الفجوة الضريبية

يستخدم هذا المؤشر في معرفة الضرائب المحققة للاستدامة المالية والضرائب الفعلية من خلال المحافظة على نسبة مقبولة للدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ويتم قياسه انطلاقا من تحليل رصيد الضريبة ومدى تغطيتها لأعباء الدين الحكومي ، ويحسب بمقارنة نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي مع نسبة الحصيلة الضريبية إلى الناتج المحلي الاجمالي وحسب الصيغة الاتية:[1]

$$\text{مؤشر الفجوة الضريبية} = \frac{\text{النفقات العامة}}{\text{ن.م.ج}} - \frac{\text{الايرادات الضريبية}}{\text{ن.م.ج}}$$

اذ ان :

ن.م.ج : الناتج المحلي الاجمالي

[1] – محمد كريم قروف ، سليم العمراوي، قياس وتحليل أثر مؤشرات الاستدامة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2018)،مجلة مجاميع المعرفة ، المجلد 6،العدد2، 2020 ،ص114 .

وغالبا ما يلاحظ ان نسبة الضرائب الفعلية التي يتم تحصيلها سنويا, اي حصيلة الايرادات الضريبية المتاحة سنويا لا تكفي لتمويل اعباء الانفاق على نحو يدفع باتجاه البحث عن مصادر تمويلية اخرى فان هذا المؤشر لا يمثل شرطا كافيا للحكم على رصد وتحليل تطور الحصيلة الضريبية باعتبارها أحد المصادر الرئيسية للأيرادات العامة وأحد عناصر الرئيسية لتمويل أعباءالانشطة الحكومة و أحد عناصر الرئيسة في تنفيذ سياسات المالية العامة.[1]

ثالثا:مؤشر العجز الاولي

يعتمد هذا المؤشر على تقدير قيمة العجز او الفائض الاولي للموازنة العامة من خلال حساب الفرق بين النفقات العامة والإيرادات العامة خلال مدة زمنية معينة، بمعنى اخر من خلال الفرق بين المصروفات العامة بدون مدفوعات الفوائد. والايرادات العامة بدون الفوائد المحصلة اي يأخذ بشكله الاولي ,اذ تشير هذه النسبة الى مدى قوة القيود المفروضة على اتخاذ القرارات الخاصة بالموارنة العامة السنوية بسبب زيادة عبئ الدين العام ,اذ يترتب عليها مزاحمة اوجه الانفاق العام الاخرى بالموازنة العامة ,مما ينتج عنه تحويل معظم النفقات العامة الى نفقات حتمية .[2]

ومفهوم الاستدامة يقتضي هنا عدم تراكم عجز الموازنة حتى لا تضطر الدولة إلى إعادة ترتيب أولوياتها الانفاقية والبحث عن مصادر تمويلها في المستقبل. ومن اجل حساب هذا المؤشر نعتمد على تحلىل ةىكل النفقات العامة والاىرادات العامة، لمعرفة نسبة العجز في الموازنة العامة, والعجز الكبير يشير إلى ضعف أداء الاقتصاد.[3] وهذا المؤشر يكون شرطاً ضرورياً لضمان ثبات نسبة الدين العام للناتج والإستدامة المالية ،إلا أنه ليس كافياً لتحقيق ذلك. ومن الناحية النظرية يشترط لتحقيق الإستدامة المالية أن تستمر الموازنة في تحقيق فائض أولي تراكمي خلال مدة طويلة تضمن من خلاله سداد أعباء الدين العام المستحقة سنوياً.[4]

---

[1]- RoLand Sturm and Markus M. Muller : public deficits a comparative study of their economic and political consequences in Britain, Canada ,Germany, and the united states, Longman, Newyork, U.S.A 1999,p7.

[2] – علي عبد الفتاح ابو شرار , الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات, دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان, 2007,ص527 .

[3]– عمرو هشام محمد ,عماد حسن حسين, متطلبات تحقيق الاستدامة المالية في العراق,مصدر سبق ذكره ,ص16.

[4]– عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003 ،ص 11

المطلب الثالث: مفهوم النمو الاقتصادي .

هناك عدة تعاريف ومفاهيم عن النمو الاقتصادي والتي اهتمت بها المدارس الاقتصادية الفكرية وتوسعت في شرحها وتوضيحها, اذ يعد النمو الاقتصادي من المواضيع المهمة والرئيسية التي شغلت اصحاب القرار في الدول كافة سواء كانت متقدمة او نامية , وعلى اختلاف تلك التعاريف الا انه يمكن تعريفه وفق تلك المدارس (بانه الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الوقت) وكذلك بانه الزيادة بانه الزيادة النسبية في حجم الناتج المحلي الاجمالي.[1] كما يرى (ريمون بار) أن النمو الاقتصادي (عبارة عن الزيادة الحاصلة في الثروات المتاحة والسكان), أما (فرنسوا بيرو) فيرى النمو بأنه (عبارة عن الزيادة الحاصلة خلال فترة أو عدة فترات طويلة من الزمن لمؤشر ايجابي ما في بلد ما .[2]

يعتبر (P.a. Samuelson) الناتج الوطني الحقيقي الصافي هو المؤشر الرئيس للنمو الاقتصادي، وذلك لكون معطياته متوفرة والحصول عليه يتم بسهولة حسب رأيه. وبالتالي يعرف النمو الاقتصادي على انه الزيادة النسبية في الناتج المحلي الصافي.[3]

أما الاقتصادي الأمريكي (كوزينتس) فيعتبره إحداث أثر زيادات مستمرة في إنتاج الثروات المادية، والاستثمار في رأس المال المادي والبشري , فضلاً عن التقدم التقني وكفاءة النظم الاقتصادية , هي المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي, فرأس المال المادي والبشري يؤثر بشكل إيجابي على إنتاجية العامل وتنمية القوى العاملة من حيث التدريب والتأهيل إلى الحد الذي يزيد من نسبة القوى الفاعلة اقتصاديًّا، أما التقدم التقني فهو يعني استخدام أساليب تقنية جديدة من خلال الاختراع أو الابتكار، فضلاً عن عنصر المخاطرة في المنشآت الإنتاجية، أما النظم الاقتصادية فتظهر كفاءتها من خلال نقل الموارد إلى المجالات التي تحقق اقتصاديات الحجم والوضع الأمثل للإنتاج.[4]

---

[1] - إسماعيل محمد قانة، اقتصاد التنمية –نظريات، نماذج، استراتيجيات- دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص11.

[2] - Belmokadem Mustapha ,efficience de l'appareil productif algérien, Tlemcen , Algérie, 1994 , P9

[3] - توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق- دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، 2010، ص 28.

[4] - ولاس بيترسون , ترجمة: صلاح دباغ، مراجعة: برهان دجاني، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، المكتبة العصرية صيدا، بيروت، 1968 ، ص316.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن ملاحظة عدة شروط في تعريف النمو الاقتصادي والمتمثلة فيما يأتي: [1]

أ- أن تكون الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل، وليس في الدخل الإجمالي فقط. ويتطلب حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني أن يكون معدل الزيادة في الدخل الوطني أكبر من معدل الزيادة في عدد السكان.

ب-أن تكون الزيادة حقيقية وليس اسمية، لذلك فإن تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي يتطلب أن يكون معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني أكبر من معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار (التضخم)، لإمكانية حدوث زيادة في قيمة الناتج نتيجة ارتفاع الأسعار فقط.

المبحث الثاني

تحليل مؤشرات الاستدامة المالية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في العراق

المطلب الأول: واقع الاقتصاد العراقي في اطار بعض المؤشرات الدولية.

يمكن ايجاز وضع العراق من منظور دولي من خلال المؤشرات والتصنيفات العالمية المعتمدة والتي تضم اكثر من (190) دولة غالبا, والعراق احد اعضائها, إذ نجد انه وفق تلك المؤشرات المبينة في الجدول (1) ان لدى العراق تباين في بعض المؤشرات فمؤشر جيني وفقا لأخر احصائية منشورة له بلغ (29.5) وهي نسبة متوسطة بالنسبة للدول الاخرى التي تبلغ اكثر من (50) درجة احيانا , اما مؤشر التنمية البشرية فنجد ان العراق لدية مؤشرات متوسطة (69) وبالتسلسل (119) عالميا من مجموع (188) دولة. اما بقية المؤشرات فنجد ان العراق بحاجة الى جهود كبيرة لتحسين وضعه الخارجي سواء في سهولة القيام في الاعمال (44) او تصنيف ملاحظات الفساد (20) وكذلك الحرية

1- CROITORU, Alin. Schumpeter, JA, 1934 (2008), The Theory of Economic Development: An Inquiry into profits, capital, Interest and the Business Cycle, translated from the German by Redvers Ople, New Brunswick (USA) and London (UK): Transaction Publishers. Journal of Comparative research in Anthropology and Sociology, P142.

الاقتصادية التي حقق بها(15.5) من 100 , ومؤشر الازدهار كلها تشير الى ان العراق بحاجة ماسة لتحسين وضعه من اجل تحقيق استقرار اقتصادي وبناء علاقات تجارية واستثمارية مع العالم الخارجي وليكون جاذباً لرؤوس الاموال لغرض التنويع الاقتصادي وبالتالي تحقيق الاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي بشكل عام .

جدول (1) المؤشرات الدولية الخاصة بالعراق لعام 2019

المؤشر	الدرجة من 100
مؤشر جيني .	29.5
مؤشر التنمية البشرية.	67
مؤشر القيام بالاعمال.	44.6
مؤشر تصنيف ملاحظات الفساد	21.0
مؤشر الحرية الاقتصادية.	15.6
مؤشر الازدهار ليجاتوم.	44.56

Source: From the researcher's preparation based on (Gini Index, Human Development Index, Ease of Doing Business Index, Global Competitiveness Index, Corruption Perceptions Index, Economic Freedom Index, and Prosperity Index) for the country of Iraq available online for the year 2019

المطلب الثاني: تطور حجم الناتج المحلي ونصيب الفرد منه في العراق.

يُعد الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً تنمويا مهما[1], ولأجل تحليل معدل النمو الاقتصادي في العراق تم أخذ حجم الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر رئيس لذلك, ومن خلال بيانات الجدول (2) نجد ان حجم الناتج المحلي الاجمالي بتزايد مستمر في معظم سنوات مدة الدراسة, كما ان نصيب الفرد العراقي من حجم الناتج المحلي الاجمالي ايضا بارتفاع في معظم سنوات مدة الدراسة من(2004-2019), ويتبين من خلال تحليلنا التالي ان معدل النمو السنوي يتأثر بمجموعة عوامل ومؤثرات خارجية بشكل اساس, ومن اهمها التأثر بأرتفاع او بأنخفاض اسعار النفط عالمياً, كون العراق يعاني من خلل هيكلي في تنويع الانتاج والصادرات للخارج, ويمكن ان نلاحظ انخفاض حجم الناتج المحلي

---

(1) – للمزيد حول مفاهيم ميزان المدفوعات ينظر المصادر التالية :

- عبد الكريم جابر شنجار العيساوي, الاقتصاد الدولي السياسات والتطبيقات, ط1, بيروت, الدار العربية للعلوم ناشرون, 2018, ص 209 .
- دريد كامل آل شبيب, المالية الدولية, ط 1, عمان, دار اليازوري للنشر والتوزيع, 2011, ص 75 .
- زينب حسين عوض الله, الاقتصاد الدولي, الاسكندرية, دار الجامعة الجديدة, 2004, ص 64 .

الإجمالي نتيجة تأثير الازمة المالية العالمية, اذ انخفض بنسبة(15.1-%) عام 2009, في حين بلغ معدل النمو (0%) عام 2014, وانخفض الى(24.26-)عام 2015, اما عام 2016 فقد انخفض بنسبة (1.1-%) فقط, وهو نتيجة لتحسن اسعار النفط عالمياً, مما انعكس ايجاباً على معدل النمو السنوي للناتج المحلي اذ بلغ (11.6%) في عام 2017, وارتفع الى(14.7%) عام 2018, الا انه سرعان ما عاد بالانخفاض نتيجة لتراجع اسعار النفط عالمياً وقد بلغ معدل النمو السنوي(4.4%) عام 2019 , اما نصيب الفرد من حجم الناتج فقد ظل محافظا بحدود (5.6) الف دولار لكل فرد , في حين بلغ حجم النتاج المحلي الاجمالي اكثر من (234) مليار دولار عام 2019, بعد ان كان (224) مليار عام 2018, وهو نتيجة تحسن اسعار النفط فضلا عن اتباع الدولة العديد من الاجراءات التي من شأنها ان تحسن من حجم الناتج المحلي الاجمالي للعراق.

جدول (2) حجم الناتج المحلي الاجمالي ومعدل النموه السنوي ونصيب الفرد منه في العراق للمدة (2019 - 2004)

التفاصيل / السنوات	عدد السكان (الف نسمة)	حجم الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار)	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي %	نصيب الفرد من الناتج الاجمالي (دولار امريكي)
2004	26313	36620	-	1392
2005	26922	49950	36.40	1855
2006	27488	65150	30.43	2370
2007	27911	88830	36.35	3183
2008	28385	131610	48.16	4637
2009	28973	111660	-15.16	3854
2010	29742	138520	24.06	4657
2011	30725	185750	34.10	6046
2012	31890	218030	17.38	6837
2013	33157	234640	7.62	7077
2014	34411	234650	0.00	6819
2015	35572	177720	-24.26	4996
2016	36610	175150	-1.45	4784
2017	37552	195470	11.60	5205
2018	38433	224230	14.71	5834
2019	39309	234090	4.40	5955

المصدر : الجدول من اعداد الباحث استناداً الى بيانات البنك الدولي على الموقع الالكتروني : https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD. بتاريخ 2020/12/20.

المطلب الثالث: تحليل مؤشرات الإستدامة المالية وعلاقتها بالنمو في العراق.

من خلال مؤشرات الاستدامة المالية المبينة في الجدول (3) وعلاقتها بالنمو الأقتصادي, نجد انعكاسها سلبا وايجاباً في معدل النمو, رغم أهميته في ضمان استمرار حصول الافراد على الخدمات العامة المقررة لهم دستورياً فضل واجب الدولة توفير ذلك لهم رغم تغير تلك المؤشرات, ومع ذلك يبقى تأثيرها في اطار البيئة الداخلة او الخارجية وفق ارشادات صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية, وما يتبعها من اتفاقات وبروتوكولات دولية بين العراق والعالم, ومن البديهي انه مع انخفاض الدين العام ستكون هناك فرصة لتحقيق النمو الاقتصادي بشكل عام ونجد ذلك في بيانات الجدول (3) اذ حرص العراق على تخفيض معدل الديون بشكل عام مما يتيح فرصة تحقيق نمو اقتصادي عام ومتزايد في بعض السنوات ضمن مدة الدراسة, رغم وجود بعض السنوات الإستثنائية التي لا تعبر عن حقيقة ذلك النمو نتيجة للإختلال الهيكلي في الإقتصاد العراقي, اذ نلاحظ انخفاض الدين من 423% الى 88% عام 2008, في حين ارتفع معدل النمو الإقتصادي من 36.4% عام 2004 الى 48.1% عام 2008, اما في عام 2009 فقد ارتفع الدين الى 102% في حين انخفض معدل النمو الى (15.1-%) لنفس العام, وقد انخفض الدين في المدة من 2010 – 2014, وفي المقابل فقد بلغ معدل النمو الاقتصادية 24% عام 2010, وصولا الى معدل نمو صفري عام 2014, نتيجة انخفاض اسعار النفط عالمياً مرة اخرى, فقد انخفض معدل النمو بتأثير ذلك الى (24.2-%) عام 2015, كما ارتفع معدل الدين الى 66.% لنفس العام, وقد تباين معدل الدين والنمو بين انخفاض وارتفاع نظراً للظروف التي يمر بها العراق , اذ انخفض الدين الى 46% عام 2019, في حين ارتفع النمو الى (4.4%) وهو اقل من السنة التي سبقته بواقع (10.3-) نقطة مئوية في حين كان تغير انخفاض معدل النمو بواقع (12-) نقطة مئوية.

اما تأثير مؤشر حجم العجز او الفائض على النمو افقتصادي, فنجد ان تأثيره يكون واضح بشكل اكثر وله تأثير حقيقي وظاهري على معدل النمو ففي السنوات التي يتحقق فيها فائض في الموازنة مما يتيح الفرصة للحكومة لتنفيذ مشاريعها الاستثمارية والخدمية وبالتالي سينعكس ايجاباً على النمو الاقتصادي في العراق, اما في السنوات التي يحقق فيها العراق عجزاً في موازنته العامة فمن المنطقي ان ينعكس ذلك سلباً على مستوى

النمو في حجم الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي انخفاض معدل النمو الاقتصادي في العراق, فقد بلغ حجم الفائض 2998 مليار دولار مما اتاح الفرصة لتحقيق النمو الاقتصادي بواقع 36.4% وكذلك في عامي 2006 و2007, وحتى عام 2008, ان معدل النمو بلغ بحدود 48%, كون تأثير النمو يظهر غالباً في سنة لاحقة حتى وان حققت الموازنة عجز عام 2008, لكن نجد ان تجدد العجز عام 2009 و2010, بواقع (16660-) و(6771-) مليون دولار عام 2010, قد اسهم بشكل كبير في انخفاض معدل النمو الاقتصادي بمعدل (15.1-) عام 2009. اما السنوات 2011 و2012 فقد حقق العراق فائض في الموازنة وقد بلغ معدل النمو الاقتصادي 34% عام 2011 و17.3 عام 2012, في حين المدة من 2013 الى 2019 فقد حقق العراق عجز في بعض السنوات ادت الى انخفاض النمو وفي سنوات حقق فائض ادى الى ارتفاع معدل النمو وصولا الى عام 2019 اذ بلغ حجم الفائض 2338 مليون دولار في حين بلغ معدل النمو 4% وهو اقل من السنة التي سبقته بواقع (10.3-) نقطة مئوية في حين كان تغير انخفاض معدل النمو بواقع (12-) نقطة مئوية, من ذلك نتوصل الى ان التنويع الاقتصادي مهم جداً من اجل الحفاض على استمرار ذلك النمو وتحقيق زيادة سنوية بشكل مستمر ولتقليل اثر الظروف الخارجية على الاقتصاد العراقي.

اما ما يخص معدل الفجوة الضريبية فلها تاثير قد يكون غير مباشر لكن لو تم معالجة هذه الفجوة وتقليل نسبتها والقضاء على التهرب الضريبي فضلاً عن تحديث القوانين والاجراءات الخاصة بها سنجد صداه في تحقيق نمو اقتصادي بوتيرة اسرع مما هو عليه الان, حيث نلاحظ ان معدل الفجوة الضريبة ظل بمستوى مرتفع ولم تكن هناك اجراءات للحد منه, باستثناء بعض السنوات التي ينخفض فيها سعر النفط عالمياً مما يولد رد فعل لدى الحكومة بتشديد الاجراءات وبالتالي تنويع مصادر الدخل والايراد الحكومي, من أجل تقليل اثاره السلبية على المجتمع وعلى الاقتصاد بشكل عام, المتمثلة في تقليل او إبطاء معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي النمو الاقتصادي في العراق .

جدول (3) العلاقة بين مؤشرات الإستدامة المالية والنمو في العراق للمدة (2004-2019)

التفاصيل / السنة	مؤشرات الاستدامة المالية						معدل النمو %	التغير السنوي %
	نسبة الدين العام الى GDP %	التغير السنوي %	حجم العجز او الفائض في الموازنة م.دولار	التغير السنوي %	الفجوة الضريبية %	التغير السنوي %		
2004	423.4		-18841		131.78		-	
2005	283.1	-140.3	2998	21,839	92.52	-39.26	36.4	
2006	177.5	-105.6	10245	7,247	72.34	-20.18	30.43	-5.97
2007	101.7	-75.8	8739	-1,506	56.87	-15.47	36.35	5.92
2008	88.4	-13.3	-1345	-10,084	67.83	10.96	48.16	11.81
2009	102.1	13.7	-16660	-15,315	67.86	0.03	-15.16	-63.32
2010	62.5	-39.6	-6771	9,889	57.85	-10.01	24.06	39.22
2011	47.5	-15	10313	17,084	49.96	-7.89	34.1	10.04
2012	40.5	-7	10407	94	49.94	-0.02	17.38	-16.72
2013	37.2	-3.3	-16683	-27,090	55.89	5.95	7.62	-9.76
2014	38.3	1.1	-15404	1,279	50.93	-4.96	0.01	-7.61
2015	66.2	27.9	-26573	-11,169	49.91	-1.02	-24.26	-24.27
2016	75.8	9.6	-28712	-2,139	47.95	-1.96	-1.45	22.81
2017	69.6	-6.2	-8413	20,299	42.97	-4.98	11.6	13.05
2018	58.1	-11.5	20916	29,329	36.92	-6.05	14.71	3.11
2019	46.1	-12	2338	-18,578	40.97	4.05	4.4	-10.31

المصدر : الجدول من اعداد الباحث استناداً الى بيانات البنك الدولي على الموقع الالكتروني :
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD. بتاريخ 2020/12/20.

المبحث الثالث

الاستنتاجات والتوصيات

توصلنا من خلال البحث الى مجموعة من الإستنتاجات والتوصيات يمكن ايجازها بالآتي:

أولاً: الاستنتاجات

1. **ان تحقيق الاستدامة المالية في العراق لا يأتي إلا من خلال تكوين هيكل انتاجي متنوع ومستدام وعدم الإعتماد على مورد انتاجي واحد.**
2. **ان عدم تبني خطط اقتصادية واضحة وسياسات اقتصادية هادفة لتعزيز مستوى الإستقرار النقدي والمالي في العراق سيعيق هدف تحقيق الإستدامة المالية.**
3. **ان الإقتصادات النامية ومنها والعراق, اكثر عرضة للتقلبات والأزمات الإقتصادية وبالتالي تأثير ذلك على الجوانب الإجتماعية والإنسانية مما يشجع على صعوبة تحقيق الإهداف الإقتصادية وعدم القدرة على تحقيق الإستدامة المالية بشكل مستمر.**
4. **لم يحقق العراق الإستدامة المالية بعد, كما ان اقتصاده هش وهو تابع للظروف والمتغيرات الاقتصادية الخارجية سلباً او أيجاباً.**
5. **يتضح من خلال الدراسة سيطرة ناتج قطاع النفط على مجمل الناتج المحلي الاجمالي, في العراق.**
6. **ان سمة الاختلال في الموازنة العامة للعراق, هي بمثابة تحدي واضح في مجال السياسة المالية للبلد وانعكاسها السلبي في اداء النشاط الاقتصادي بشكل عام .**
7. **عدم تفعيل دور الضرائب في العراق رغم حاجته اليها, باعتبارها مورداً مالياً لايستهان به من اجل رفد الموازنة العامة بالأموال اللازمة لتنفيذ المشاريع وضمان مستوة من الاستقرار الاقتصادي.**
8. **ان العراق بحاجة الى برامج اقتصادية شاملة من أجل القضاء على البطالة .**

9. ان العراق بحاجة الى سياسة نقدية يديرها البنك المركزي تساهم في تحقيق الاستقرار النقدي في العراق وتحافظ على قيمة الدينار العراقي.
10. ان الدين العام يؤثر بطرق غير مباشرة في النمو الاقتصادي وذلك عن طريق التأثير السلبي لخدمات تلك الديون على النفقات العامة لاسيما الانفاق على الخدمات.

ثانيا: التوصيات

1. لغرض تحقيق الاستدامة المالية في العراق ضرورة تكوين هيكل انتاجي متنوع ومستدام وعدم الإعتماد على مورد انتاجي واحد.
2. يجب تبني خطط اقتصادية واضحة وسياسات اقتصادية هادفة لتعزيز مستوى الإستقرار النقدي والمالي في العراق سيعيق هدف تحقيق الإستدامة المالية.
3. بما ان العراق عرضة للتقلبات والأزمات الإقتصادية وبالتالي تأثير ذلك على الجوانب الإجتماعية والإنسانية يجب ان تكون هناك آلية عمل تساعد في ضمان التشغيل والاستثمار المتنوع من اجل تقديم الخدمات والتخفيف من تلك التقلبات.
4. ضرورة تخفيف سيطرة ناتج قطاع النفط على مجمل الناتج المحلي الاجمالي في العراق من خلال تنويع الانتاج .
5. يجب ان يتم ضبط السياسة المالية للبلد وان تتماشى مع المتغيرات الاقتصادية .
6. العراق بحاجة الى تفعيل دور الضرائب باعتبارها مورداً مالياً لايستهان به من اجل رفد الموازنة العامة بالأموال اللازمة لتنفيذ المشاريع وضمان مستوة من الاستقرار الاقتصادي.
7. ان العراق بحاجة الى برامج اقتصادية شاملة من أجل القضاء على البطالة .
8. ان العراق بحاجة الى سياسة نقدية يديرها البنك المركزي تساهم في تحقيق الاستقرار النقدي في العراق وتحافظ على قيمة الدينار العراقي.

المصادر المعتمدة

أولاً- الكتب العربية :

1. علي بد الفتاح ابو شرار , الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات, دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان, 2007.
2. محمد موعش, منهجية احتساب مؤشر الاستدامة المالية, حالة تطبيقية لبعض الدول العربية, صندوق النقد العربي,2020.
3. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
4. - إسماعيل محمد قانة، اقتصاد التنمية –نظريات، نماذج، استراتيجيات- دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012 .
5. ولاس بيترسون , ترجمة: صلاح دباغ، مراجعة: برهان دجاني، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، المكتبة العصرية صيدا، بيروت، 1968 .

ثانياً – المجلات :

1. توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق- دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، 2010.
2. محمد كريم قروف , سليم العمراوي, قياس وتحليل أثر مؤشرات الاستدامة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2018),مجلة مجاميع المعرفة , المجلد 6,العدد,2, 2020.
3. أحمد عمر الراوي, السياسات المطلوبة لتحقيق الاستدامة المالية في العراق والحد من آثار الدين العام, مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية, المجلد 11 العدد27, السنة 2017.
4. زهير بن دعاس, نريمان رقوب, تحليل مؤشرات الاستدامة المالية ومتطلبات ترسيخها في الجزائر,مجلة علوم إنسانية، جامعة بسكرة ،الجزائر , العدد34 ,2018.

5. كامل علاوي كاظم, واخرون,تحليل الاستدامة المالية في العراق, مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية العدد 22 السنة الثانية عشرة , 2018.
6. علي حسين نوري, الاستدامة المالية واثرها في النمو الاقتصادي دراسة حالة العراق ,مجلة جامعة جيهان للعلوم الادارية والمالية ,العدد2, لسنة 2018.
7. ايوب انور حمد سماقه , سردار عثمان باداوه, تحليل الاستدامة المالية في إقليم كوردستان, مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية , العدد13, المجلد 7 , 2015.
8. وحيد عبد الرحمن بانافع ، عبد العزيز عبد المجيد علي ، تقييم الاستدامة المالية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية, المملكة العربية السعودية, العددان 30, 35 , 2016.

ثالثا- المصادر الاجنبية :

1. CROITORU, Alin. Schumpeter, JA, 1934 (2008), The Theory of Economic Development: An Inquiry into profits, capital, Interest and the Business Cycle, translated from the German by Redvers Ople, New Brunswick (USA) and London (UK): Transaction Publishers. Journal of Comparative research in Anthropology and Sociology.
2. Belmokadem Mustapha ,efficience de l'appareil productif algérien, Tlemcen , Algérie, 1994.
3. RoLand Sturm and Markus M. Muller : public deficits a comparative study of their economic and political consequences in Britain, Canada ,Germany, and the united states, Longman, Newyork, U.S.A 1999.
4. Buiter, W, fiscal sustainability. Paper presented at the Egyptian Center for Economic Studies in Cairo on 19 October 2003.
5. Izquierdo and panizza :FiscaL Sustainability:"ISSues for emerging market countries", Egyptian of Economic studies, Wp.No,95, Cairo Egypt ,2014.

6. Tanner. E ; Fiscal Sustainability: A 21st Century Guide for the Perplexed International Monetary Fund WP/13/89,2013.
7. António Afonso , Fiscal Sustainability: the Unpleasant European Case, University of Lisbon, ISEG, June 2004.
8. Deiong and bradford , Macroeconomics ,updated Edition Mcgraw –Hill , Newyork , 2012.
9. –Lobna and Shehat Abdallah, Fiscal Sustainability and the Role of the State: A New Analytical Framework, 2014.